التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية و أثره على الأمن الوطني

Smuggling across the Algerian-Tunisian border and its impact on national security

عائشة قادة بن عبد الله [1*]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، (الجزائر)

Aicha.kadabenabdellah@univ-tlemcen.dz

محمد سمير عياد [2]

[2] جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، (الجزائر)

mohammedsamir.ayad@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/03 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/27 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

يعرف اليوم في أدبيات العلاقات الدولية مصطلح الاقتصاد الموازي وهي ظاهرة باتت تنخر في اقتصاديات الدول الوطنية، بالنظر لما تحمله من مظاهر سلبية تؤثر بصفة مباشرة على الأمن بمفهومه الموسع، فالظاهرة اليوم أصبحت ذات بعد دولي متخطية بذلك الحواجز الجغرافية، ومتحدية السلطات الأمنية.

ستحاول هذه الورقة البحثية التعرض لظاهرة التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية خاصة في الآونة الأخيرة بفعل الانفلات الأمني، وغياب الدولة في الأقاليم الحدودية قد سرع من زيادة وانتشار هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: التهريب، الحدود، السلع، الأمن الوطني.

Abstract:

Today, in the literature of international relations, the term parallel economy is known as a phenomenon that has become more prevalent in the economies of national States, in view of its negative manifestations, which directly affect security in its broader sense.

This research paper will attempt to expose the phenomenon of smuggling across the Algerian-Tunisian border, particularly recently due to insecurity. The absence of a State in the border territories has accelerated the increase and spread of this phenomenon.

Keywords: smuggling, borders, goods, national security.

* المؤلف المرسل

1.مقدّمة:

شكل فشل السياسات التنموية التي انتهجتها الدولة في أقاليمها الحدودية دافعاً للشباب نحو الطرق غير الشرعية لتحسين مستوى معيشتهم، وهرباً من شبح البطالة والظروف المزرية التي يتخبطون فيها، في ظل سياسات التهميش والعزلة والفراغ الذي يتركه غياب النظام.

يُعتبر التهريب أحد الأوجه السلبية التي باتت تطغى على الأقاليم الحدودية سواء الجنوبية، الغربية أو حتى الشرقية، حيث أصبح ممتهنو التهريب يعتبرونه وكأنه مهنة لهم بالنظر إلى اتساع حجم البطالة في تلك المناطق وانعدام فرص العمل فيها.

لمعالجة الورقة البحثية تم صياغة جملة من **التساؤلات التالية**:

- ما هو التهريب؟ وما هي أساليبه؟
- ما هي الآثار التي يتركها التهريب عبر الحدود على أمن الدول الوطنية؟

استعان الباحثان لمعالجة هذه الإشكالية **بنظرية الحاجات** "لأبراهام ماسلو" بحيث أن حاجة الفرد إلى الأكل والشرب واللباس تدفعه إلى البحث عن مختلف الطرق والوسائل لتحقيق ذلك.

2. مفهوم التهريب عبر الحدود

تندرج تحت هذا المحور جملة من المفاهيم الأساسية حول التهريب باعتباره ظاهرة سلبية باتت تؤرق صناع القرار.

1.2 تعريف التهريب:

التهريب إسم مأخوذ عن الإيطالية contrabando ومعناها (باسعيد، 2015، صفحة 16):

1- تصدير سلعة وطنية خارج مكاتب الجمارك، أو إستيراد سلعة أجنبية خارج هذه المكاتب.

2- انتهاك الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة السلع أو نقلها داخل النطاق الجمركي.

تميز جريمة التهريب بحسب خطورتها النسبية، وتكيّف حسب المادة 324 من قانون الجمارك الجزائري على أنها جنحة وتنقسم إلى قسمين (باسعيد، 2015، الصفحات 17-18):

جنحة التهريب البسيط: وتستقطب بالخصوص طبقة من الشباب العاطل عن العمل، يقطنون في غالب الأحيان بالمناطق الحدودية أو بالقرب منها، وينطوي هذا النوع على تهريب الألبسة أو المواد الغذائية.

جنحة التهريب المشدد: يتعلق بعمليات تهريب منظمة تتحكم فيها عصابات باستعمال وسائل نقل وأجهزة دعم واتصال متطورة، وينطوي هذا النوع على تهريب الأسلحة والمخدرات، والتبغ وغيرها من البضائع الأخرى ذات الربحية.

تعتبر ظاهرة التهريب من أخطر المشكلات التي تواجه الكثير من الدول في العصر الحديث لما لها من آثار مدمرة على الاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص على اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو ومنها بلادنا. وتتمثل صور التدمير لاقتصاديات الدول الفقيرة في الآتي (سلام، صفحة 27):

- حرمان خزينة الدولة من الإيرادات الجمركية المفروضة على تصدير واستيراد السلع، وفي ذلك إفقار لخزينة الدولة مما يؤثر على عملية تبني المشاريع التنموية، من خدمية وانتاجية في البلاد وكما نعلم أن الضرائب والرسوم الجمركية تمثل أهم مصدر لتمويل خزينة الدولة التي من خلالها يتم إقامة المدارس والمستشفيات وشق الطرقات وإقامة السدود والحواجز المائية وكذلك تمويل عملية الحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي.

- إغراق السوق المحلية بمنتجات لم تخضع لمعايير وفحوصات الجودة والمقاييس مما يعرض المستهلك للعديد من المخاطر الصحية والاقتصادية التي تشكل معالجتها عبئاً كبيراً على ميزانية الأسرة والدولة على حد سواء.

- تدمير الصناعة المحلية نتيجة للمنافسة غير المتكافئة من جراء دخول السلع الأجنبية بدون دفع رسوم جمركية مما يجعلها رخيصة أمام المستهلك المحلي الذي بدوره يحجم عن شراء المنتجات المحلية، وينجم عن ذلك انخفاض الإنتاج المحلي الذي بدوره يفضي إلى تسريح جزء من القوى العاملة التي تنضم إلى طابور البطالة والفقر الذي تعاني منه الدول النامية بشكل كبير.

- خلق بيئة طاردة للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء فالمستثمر الأجنبي في قطاع التصنيع، على سبيل المثال، قبل أن يتخذ دخول أي سوق (بلد) للاستثمار فيه، أول ما يحرص على معرفته هو مدى توفر الحماية القانونية للمنتجات التي سيقوم بتصنيعها في ذلك السوق.

إذن لم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية –بالرغم من أهمية هذا الجانب- وإنما تتجاوز هذه المسألة إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمسّ كيان الدولة وتنال من مصالح المجتمع الأساسية، في الحالات التي يتم فيها تهريب سلعا محظورة (صلاح، 2012، صفحة 13).

2.2 طرق وأشكال التهريب:

يلجا المهربون إلى طرق احتيالية متوعة لتسريب بضائعهم إلى إقليم الدولة أو إخراجها منها ويأخذ التهريب أشكالاً مختلفة، تنفذ بتقنيات منظمة تختلف بحسب عوامل عدة أهمها طبيعة البضائع المهربة، حجمها وقيمتها، الأشخاص الذين يقومون بتنفيذها ودرجة تنظيم الجماعات الناشطة بالتهريب، وتتمثل أشكال التهريب في (بوطالب، 2012، الصفحات 75-76):

1- من التهريب البسيط إلى التهريب المنظم:

يمارس **التهريب البسيط** من طرف أشخاص قاطنين بالمناطق الحدودية أو بجوارها، يقومون باقتناء مستلزماتهم العادية خصوصاً من الملابس، الأغذية والأدوات المنزلية من دول الجوار نظراً لانخفاض أثمانها، كما قد يجلبون كميات إضافية لتسويقها بالسوق المحلي لتغطية جزء من نفقاتهم.

أما **التهريب المنظم** فإن المهربون يتمتعون بقدرات مهنية متميّزة في مجال التهريب الذي يعتبر مهنتهم الوحيدة والأساسية، بغض النظر عن عمليات تبييض الأموال، ويمارس هذا النشاط من طرف مجموعات تتميّز بقدر من التنظيم وتقسيم الأدوار (تقسيم إلى مجموعات فرعيّة مكلفة كالاستعلام، تأمين الطريق أو منح المزيات والرشاوى...) وتستعمل فيه وسائل نقل واتصال متطوّرة ويتعلق ببضائع ذات ربحيّة مرتفعة وهي في غالب الأحيان بضائع محظورة أو خاضعة لاجراءات أو ترخيصات مسبقة أو لحقوق ورسوم مرتفعة.

2- جغرافية التهريب:

وهنا يمكن التمييز بين التهريب البحري، البري والجوي (بوطالب، 2012، صفحة 78):

أ- التهريب البري: يتم عن طريق خرق الحدود البرية مروراً بالطرق والمنافذ غير المشروعة، بعيداً عن المراقبة الجمركية وهي الأماكن التي لا تتواجد بها مكاتب الجمارك، ويعتبر هذا النوع أكثر انتشاراً في العالم لأن معظم الدول تملك حدوداً برية أكثر منها بحرية، بالإضافة إلى سهولة خرق الحدود البرية مقارنة بالحدود الجوية والبحرية.

ب- التهريب البحري: يستعمل المهربون فيه القوارب والمراكب البحرية في نقل البضائع من منطقة لأخرى أو من دولة لأخرى أو من قارة لأخرى، وهو عابر للقارات كتهريب الأسلحة والمخدرات.

ج- التهريب الجوي: تطور مع تطور وسائل النقل الحديثة واكتشاف الطائرات، ظهرت امكانية تهريب البضائع جوا.

3. و اقع التهريب على الحدود الجز ائرية التونسية

سنحاول في هذا المحور الإقتراب من ظاهرة التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية لما تشكله من خطر وتهديد على أمن المنطقة.

1.3 الوضع الاجتماعي على ضفتي الحدود الجز ائرية التونسية:

تشترك الجزائر بحدود سياسية مع دول عديدة: ليبيا بـ 982 كلم، و 1376 كلم مع مالي، 463 كلم مع موريتانيا، و1559 كلم مع المغرب، و956 كلم مع النيجر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية (حسام، د.س.ن، صفحة 397)، تمتد الجزائر على مساحة 2.381.741 كلم^2، في حين أن تونس تتربعُ على مساحة قدرها 163.610 كلم^2، تحدها ليبيا 459 كلم، جغرافية الدولتين يغلب عليها الطابع الزراعي الرعوي، مع اهتمام واضح من السلطات العمومية بالمناطق الساحلية على حساب المناطق الحدودية التي باتت تعيش في عزلة وتهميش.

يتميز الإعمار والتنمية في الفضاء التونسي بعدم التكافؤ على المستوين الاقتصادي والديمغرافي حيث يوجد تدرج بين داخل البلاد وسواحلها (أي اتجاه غرب - شرق). فالولايات الساحلية (13 من مجموع 24 ولاية، فمثلًا تحتضن 65.3% من مجموع السكان بكثافة سكنية عالية (140 ساكن في كلم^2 مقارنةً ب 66.3 في كامل البلاد) (الموسوعة الحرة ويكيبيديا، 2021).

يعتبر التهريب جزء من مجموعة الحيلة والاحتيال، والذي يشكل الاتجار بالأسلحة والمخدرات أخطر جزء منه، تمثل هذه الممارسات الاحتيالية صمام أمان حقيقي قادر على نزع فتيل العنف الاجتماعي، وكبح الهجرة الجماعية من الريف، والحد من البطالة، وتوفير مصادر الدخل لسكان المناطق المتمردة المحرومة فعلياً من الاستثمار العام(group, 2013, p. 03) .

يفسر الفراغ الأمني الذي أعقب انتفاضة 2010-2011 ضد نظام "بن علي" إلى جانب الفوضى التي سببتها الحرب في ليبيا الزيادة المقلقة في التهريب عبر الحدود، فالانتفاضة والحرب في ليبيا قد أدت إلى إعادة تنظيم عصابات التهريب(group, 2013, p. 10) بإشراكها لسكان المناطق الحدودية الذين هم على دراية واسعة بجغرافية تلك المناطق من جهة وأكثر ازدراءً لسياسات التنمية في دولهم من جهة أخرى.

تغلب على ضفتي الحدود النمط التقليدي للمعيشة، فمثلاً في ولاية تبسة تعرف غياب مصانع أو شركات أو فضاءات ترفيه تعبر عن تنمية حقيقية، بل إن الوضع في الكثير من المناطق النائية الحدودية يعاني من تهميش وغياب حتى متطلبات الحياة الأساسية لكثير من السكان هناك (غريب، 2019، صفحة 1116)، ما يدفعهم إلى ممارسة الأنشطة غير الشرعية رغبة منهم في تحسين ظروف المعيشة لهم ولأسرهم.

أما في منطقة الهضاب العليا بالجزائر فمعدل الفقر يبلغ ثلاثة أضعاف النسبة الوطنية، واللامساواة في الدخل تصل إلى 27.7 في المئة، وفقاً لآخر تقارير مؤشر .Gini فإن نسبة الالتحاق بمدارس الهضاب العليا، تبلغ 80 في المئة، أقل نسبياً من المعدل الوطني (91 في المئة). كمعدل عام، تبعد أقرب مدرسة ابتدائية، ومتوسطة، وثانوية، 16، و14، و29 كيلومتراً على التوالي. وينسحب الأمر نفسه على العناية الصحية، بمعدل 25 كيلومتراً عن أقرب صيدلية و41 كيلومتراً عن أقرب مستشفى، أما بالنسبة إلى الكهرباء، فيبدو التفاوت الإقليمي واضحاً. إذ إن معدل الإمداد الكهربائي في الشمال يصل إلى 93% من المنازل، في مقابل 83% في بلديات الهضاب العليا. وإمدادات مياه الشرب، ومرافق الصرف الصحي، وغاز الطبخ متدنية نسبياً هي الأخرى (غانم، 2021).

تضم الونزة، المعروفة بمنجم الحديد الذي يغذي مصنع الصلب ArcelorMittal الواقع في عنابة، مناطق كاملة تفتقر إلى مرافق أساسية. ففي هذه المناطق، معظم الطرقات متدهورة، والنقل العام يتوقف عند الساعة الخامسة بعد الظهر. كما أن التزويد بالكهرباء والماء لا يزال مشكلة عويصة، وبالإضافة إلى افتقاد البنى الطبية (غانم، 2021).

في أحيان عديدة يتسامح أعوان الحدود على مرور البضائع فهم يعتبرونها ممتلكات شخصيّة ما لم تضر بالنظام العام (المخدرات، الأسلحة)، وهذا نوع من التبادلات الإقليمية، وغالباً ما يطلق على هؤلاء الناقلين والمهربين الصغار مصطلح "تجار" أو "رجال أعمال"، والمهربون منظمون وهرميون يتوزعون على النحور التالي (group, 2013, p. 10):

1- الرؤساء

2- الحراس: هم شباب يراقبون تحركات الجهات الرقابيّة.

3- السائقون: سائقي المركبات التجارية الذين يعملون لدى صاحب العمل، وكذلك الناقلين الذين لديهم سياراتهم الخاصة.

يتم التهريب عبر الحدود عادة باستخدام المركبات التجارية إلى العديد من نقاط التخزين التي تكون أغلبها مستودعات صغيرة، أو عن طريق استعمال الحمير مما تجعلها تعبر بضع مئات من الأمتار التي تفصل بين البلدين وهي مدربة على السير في طرقات المناطق الوعرة، إضافة إلى قدرتها على قطع مسافات طويلة حتى وإن كانت محملة بالبضائع، وفي بعض المناطق يدخل المهربون التونسيون إلى الأراضي الجزائرية عن طريق السكك الحديدية، وتتمثل المواد المهربة في إطارات وقطع غيار السيارات والأثاث والمجوهرات خردة أو مطلية بالذهب، عطور، مستحضرات تجميل، سجاد، بطانيات، ملابس مصنعة في الصين، أواني المطبخ، البلاط، مكيّفات الهواء، شاشات البلازما، حديد البناء، النحاس، سماد، قهوة، شوكولاتة، تونة، مشروبات غازية، زبادي، حليب مجفف، موز، تفاح، رأس ماشية بما في ذلك الأغنام، إلخ (group, 2013, p. 12).

تشارك نساء في عمليات التهريب عبر المعابر الحدودية بين الجزائر وتونس، فلجوء النساء إلى تهريب السلع يعرف رواجاً كبيراً ولم يعد سراً، ويرتكز نشاطهن على تهريب سلع نسائية على غرار مستحضرات التجميل، العطور والملابس النسائية، في حين يعمل الرجال في تهريب الوقود والمواد الغذائية والأدوية وحتى السجائر والمخدرات، وكلها ممارسات تكلف صاحبها عقوبة الإيقاف والسجن (إيمان، 2021).

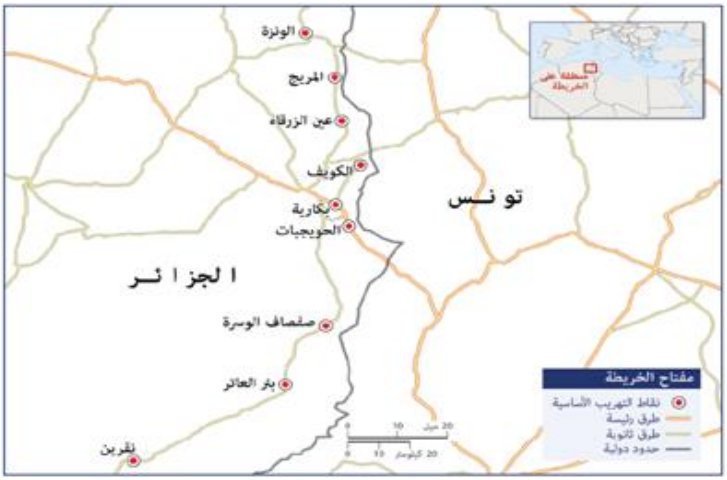

تظهر الخريطة المرفقة نقاط التهريب الأساسية بين تونس والجزائر، فالحدود التونسية مثلها مثل نظيرتها الجزائرية تشهد ضعفاً في التنمية ما يسمح للتونسيين باللجوء إلى الاقتصاد الموازي من أجل تحسين ظروف المعيشة.

تربط بين الجزائر وتونس معابر عدة، رسمية وغير رسمية، يتنقل عبرها ملايين الأشخاص من الطرفين، فضلاً عن كثير من السلع. ومن أهم تلك المعابر، "أم الطبول" و"بوشبكة" و"حيدرة" و"حزوة" و"تمغزة" و"ببوش" و"غار الدماء" و"ملولة".

في 24 مارس عام 2018، أعلنت وزارة الدفاع التونسيَّة أنّ الوحدات العسكرية في المنطقة الحدودية العازلة في قطاع تطاوين رمادة (جنوب تونس)، قد تمكنت من اعتراض عدد من الدواب المعدّة لتهريب السلع في الاتجاهين. وحجزت نحو 790 علبة جُعة على متن دابتين كانتا مُتجهتين إلى ليبيا من دون مُرافق. وعلى مدى السنوات الماضية، أحبطت العديد من عمليات التهريب عبر الحدود مع الجزائر كانت

فيها السلع محملة على ظهور الحمير من دون مرافق. وأعلنت وزارة الدفاع بداية شهر نوفمبر من ذات العام عن إحباط عملية تهريب 1154 هاتفاً جوالاً من خلال ثلاثة من الإبل من دون مرافق (الناصري، 2021)، في الفاتح من فيفري 2021 تمكنت الوحدات العسكرية التونسية بقطاع رمادة من توقيف سيارتي تهريب على متنهما شخصان ومحملتين بـ 37.500 ألف علبة سجائر (وزارة الدفاع التونسية، 2021)، وأحبطت وحدات الجيش الوطني الشعبي محاولات تهريب كميات كبيرة من الوقود تُقدر بـ (17077) لتر بكل من تبسة والطارف وسوق أهراس وأدرار وتندوف وبرج باجي مختار، إلى جانب حجوزات أخرى: مواد غذائية، المشروبات، معدات تفجير، بنادق الصيد وألعاب نارية (وزارة الدفاع الوطني، 2021).

2.3 ارتباط التهريب بالجريمة المنظمة:

عرّف المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المدنيين للأمم المتحدة في جينيف 1975 الجريمة المنظمة على أنها: "تتضمن نشاطاً إجرامياً على نطاق واسع، تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم وتهدف لتحقيق ثراء المشاركين فيها على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي"(délinquants, 1975) .

إلاّ أنه تعريف يهمل عنصر الاستدامة ووسيلة العنف أو الترويع، وهما المميزان لهذا النوع من الإجرام ولا إلى التخطيط مكتفيا بالإشارة فقط لدرجة التنظيم (لطفي، 1999، صفحة 25)، ويعود سبب غياب تعريف محدد للجريمة المنظمة يتبناه المجتمع الدولي إلى تعدد صورها، فمن أبرز أنواعها نجد تجارة المخدرات، وعمل تبييض الأموال، وتلك ذات الطابع الإرهابي. وخطورة الجريمة المنظمة ليست نابعة من كونها جريمة واحدة أو مركبة، وإنما لكونها منظومة جرائم، أو مشروع إجرامي ضخم ينطوي على عدة أنشطة إجرامية تقتضي بتعدد الأشخاص المساهمين والإستمرارية وهرمية التنظيم والشعبية.

هذا ويشكل الإجرام المنظم تحديا جديدا للأمن، والذي يتزايد بقوة في العشرية الأخيرة نظراً لتزايد حركة الأشخاص، والممتلكات، فهو مصدر الفوضى السياسية، مؤديا لحالات نزاعية، فغالبية النزاعات الحالية مرتبطة بالخيوط الدولية للإجرام العابر للدول ممكنا الأطراف من التزود بالسلاح. وقد أسهم التقدم التكنولوجي والاتصالي في توسيع الإجرام المنظم العابر للعالم.

شكل الإنفلات الأمني في ليبيا فرصة سانحة للعمل الإجرامي المنظم الذي عرف كيف يستغل الظروف الفوضوية لصالحه، حيث أدى هذا الإنفلات إلى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحراء بهدف تهريب الأسلحة وإدخالها بكافة الطرق بهدف بيعها للمافيا أو حى إيصالها للجماعات الإرهابيّة التي وجدت في الفوضى الأمنية في ليبيا مرتعاً لتكثيف نشاطاتها وتحركاتها خاصة مع الأسعار المناسبة لتلك الأسلحة، أضف إلى ذلك أن الجزائر أصبحت سوقاً رائجاً للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الرصاص أو الذخيرة (شهرزاد، 2018، صفحة 176).

وفي تقرير للأمم المتحدة لسنة 2020 أن تدفقات الأسلحة النارية غير الشرعية عامل مساعد ومضاعف للعنف والجريمة في كل جزء من العالم، وأورد التقرير احصائيات على التوالي: 38% في افريقيا، و37% في آسيا وكانت البنادق هي أبرز الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها، وتكشف ذات الدراسة أنه في جميع أنحاء العالم يتم تنفيذ 54% من جرائم القتل بسلاح ناري (الأمم المتحدة، 2021).

ب-التهريب والإرهاب الدولي:

يعد الإرهاب الدولي أخطر التهديدات للأمن لكونه غير عقلاني وغير متوقع ولا يهدف للإستيلاء على الإقليم ولا الحصول على نجاحات ضد القوى العسكرية، ويفضل زعزعة استقرار الدول المستهدفة، باستغلال نقاط ضعفها وكذا سكانها، كما أنه يستعين بوسائل ضعيفة مستغلاً الاتصالات الدولية وسهولة اختراق الحدود وهو يعد خطر دولي لأنه قد يصيب أية دولة(maisonneuve, 1997, p. 105) .

لذا، ومن أجل أن تحصل التنظيمات الإرهابية (خاصة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) على مواردها المالية اللازمة لدعمها اللوجستي، عملت التنظيمات الإرهابية على توسيع نشاطاتها الاجرامية عن طريق اللجوء إلى التهريب، ولا يتعلق الأمر هنا بالتهريب البسيط، بل بتهريب الأسلحة والمخدرات (بوطالب، 2012، صفحة 194).

ولا يمس خطر تهريب المخدرات الدول الفقيرة فقط، بل كذلك الغنية منها خاصة الأماكن الفقيرة منها، ففي الدول الغربية استهلاكها يزيد من اللاأمن في المدن ويثقل ميزانية الصحة، وهي جدّ مرتبطة بتطور مرض السيدا، وتمس المخدرات في الولايات المتحدة الأمريكية وضعيات اللااندماج الاجتماعي للبؤساء، خاصة ذوي الأصل الإفريقي، مما دفع بها لإعلان الحرب على المخدرات، حتى لخارج حدودها نجد أنه في 1986 وافق الرئيس الأمريكي السابق ريغن Reagan على مرسوم سري يربط التجارة غير الشرعية للمخدرات بتهديد الأمن الوطني، مانحا بذلك لوزارة الدفاع بإقامة عمليات ضد المخدرات لتصل بذلك الأموال المعطاة لهذه الوزارة لمكافحة المخدرات سنة 1992 إلى 1.2 مليار دولار (desenarclens, 1998, p. 168)مما يؤكد على خطورة الظاهرة.

ج-التهريب وتبييض الأموال:

ويقصد بتبييض الأموال أو غسلها إعادة دمج تلك المتحصل عليها بطرق غير مشروعة في مؤسسات مالية أو ضمن رؤوس أموال مشروعة، بهدف جعلها أموالاً مشروعة وقطع الصلة بينها وبين الجرائم التي تم تحصيلها عن طريقها كأرباح تجارة المخدرات، وبذلك تختفي الجريمة باختفاء أثارها.

عملية إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة تمكن من تسهيل عمليات ارتكاب جرائم عديدة منها التجارة بالمخدرات والأسلحة والمتفجرات، والتوسيع من دائرة الفساد السياسي والإداري، بنشر الرشوة والاغتيالات والإرهاب، وبفضل هذه العمليات يتقوى الإجرام المنظم ويهدد الفرد في حياته اليومية لأن مرتكبي العمليات الإرهابية والمتاجرين بالمخدرات وبالأسلحة يتحركون بنوع من السهولة لتوفر الأموال التي أصبحت بصورة مشروعة (فريدة، 2004، صفحة 54).

هذا وتتجلّى علاقة التهريب بجرائم تبييض الأموال على مستويات عدة، وهذا بالنظر إلى تراكم الأموال المتأتية من التهريب، والتي عادة ما يتم تبييضها مرورا بالنظام المصرفي والقطاع المالي، وغالبا ما يلجأ المهربون إلى استثمار أموالهم بقطاعات مشروعة كالتجارة أو الخدمات أو شراء العقارات...

-التهريب والفساد والرشوة:

يعرف البنك الدولي الأنشطة التي يمكن إدراجها ضمن الفساد بأنها: "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة"(bank, 1997) .

لاحظ المحللون الاقتصاديون(calin, 2007) أنه كلما تعاظمت المداخيل المتأتية من نشاطات التهريب، كلما زاد مستوى منح الرشاوى لأعوان الدولة المكلفين بقمعها، الذين يوفرون حماية للمهربين ويسهلون عملياتهم، وهذا ما يسمح بدعم وتطوير جرائمهم.

-تهريب المهاجرين:

وردت عدة تعاريف لجريمة تهريب المهاجرين، فقد عرفها البعض بأنها النقل غير المشروع للمهاجرين عبر الحدود الدولية، وعرفها البعض الآخر بأنها كل عمل يتم بموجبه مساعدة مهاجر في عبور الحدود الدولية خلافاً لما تقره الدولة المستقبلة صراحة أو ضمنا (وأخرون، د.س.ن)، من هنا تدخل جريمة تهريب المهاجرين ضمن إطار الجرائم المنظمة وذلك بقيام العصابات الاجرامية المنظمة بتهريب المهاجرين كمهنة تهدف إلى الحصول على الأرباح المادية.

ووفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تم تهريب ما لا يقل عن 2.5 مليون مهاجر في عام 2016، مما در على المهربين ما يقارب من 7 مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويرتبط تهريب المهاجرين ارتباطا وثيقا باستخدام وثائق السفر المزورة ويتصل بجرائم أخرى مثل تداول الأموال غير المشروعة، والفساد، والإرهاب، والاتجار بالسلع غير المشروعة والبشر (الأنتربول، 2021).

4. الخاتمة

وجد سكان المناطق الحدودية مهنة لهم ولو أنها بصفة غير شرعية وغير قانونية وذلك من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، في ظل فشل سياسات التنمية المحلية التي اعتمدها صانع القرار، الأمر الذي أصبح يشكل تهديداً مباشراً على أمن الدول الوطنية، خاصة وأن التهريب بات يرتبط بجرائم أخرى كالإرهاب، الهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات..

أصبح هذا الوضع مقلقاً كونه يساعد على انتشار الفوضى واللاستقرار واللأمن، ما يتوجب البحث عن الحلول السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الأمنية لمجابهة هذه الظاهرة، بتفعيل التعاون البيني الثنائي العابر للحدود الوطنية، وهو ما من شأنه إحداث تنمية في المناطق الحدودية وتأمين فرص العمل للأفراد، والاهتمام بالبنية التحتية وتحسينها لإحداث نوع من التوازن الإقليمي.

وقام الباحثان باقتراح جملة من **التوصيات**:

- تكثيف برامج التعاون الإقليمي بين الدولتين سواء في المجال الأمني العسكري المعلوماتي الاستخباراتي أو في المجال الاقتصادي.

- إعادة بناء المناطق الحدودية بما يتماشى ومتطلبات التنمية المحلية ويلبي حاجيات سكان تلك المناطق.

- إعطاء دور أكبر لمشاركة المجتمع المحلي في إدارة شؤون المناطق الحدودية على اعتبار أنهم أكثر دراية بها.

- تشجيع الاستثمار في المناطق الحدودية وهي المعروفة بغناها بالموارد الطبيعية وحتى البشرية.

6.المراجع:

1- bank, t. w. (1997). *Helping Countries Combat Corruption : The Role of the World Bank.*

2-calin, a. (2007). *Connexions de la Contrebande avec d'autres Formes de Crime Organisé.*

3-délinquants, c. c. (1975). *Revue internationale de droit comparé.* , p. 197.

4-desenarclens. (1998). *Mondialisation, souveraineté et théories des relations internationales.* paris: armand collin.

5-group, c. (2013). *la tunisie des frontière: jihad et contrabande.Rapport moyen orient/afrique du nord.*

6-maisonneuve, e. d. (1997). *La violence qui vient, (essai sur la guerre moderne).* paris : alea.

7-*الأمم المتحدة*. (2021). تم الاسترداد من الإتجار بالأسلحة النارية يعزز العنف ويضاعف أثره في جميع أنحاء العالم: https://news.un.org/ar/story/2020/07/1058341

8-*الأنتربول* .(2021). Récupéré sur تهريب المهاجرين: https://www.interpol.int/ar/4/10

9-الحكيمي سيف سلام. (بلا تاريخ). الآثار المدمرة للتهريب على الاقتصاد الوطني. *صحيفة 26 سبتمبر نت، عدد 1378*، 27.

10-*الموسوعة الحرة ويكيبيديا* . (2021). تم الاسترداد من https://ar.wikipedia.org

11-باسعيد, م .خ .(2015) .*المخدرات وثقافة التهريب في الحدود الغربية الجزائرية،)أطروحة دكتوراه غير منشورة*). جامعة تلمسان :كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعيّة.

12-براهمي بوطالب. (2012). *مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)*. جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير.

13-بوكروح صلاح. (2012). *واقع التهريب وطرق مكافحته على ضوء الأمر 05-06 المؤرخ في 28 أوت 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب، (مذكرة ماجستير غير منشورة)*. جامعة الجزائر 01: كلية الحقوق.
14-جاد الرب حسام. (د.س.ن). *جغرافيا العالم العربي*. جامعة أسيوط: كلية الآداب.
15-حكيم غريب. (أفريل, 2019). ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية بالجزائر: دراسة حالة تبسة. *مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر، العدد الأول*، صفحة 1116.
16-حموم فريدة. (2004). *الأمن الإنساني: مدخل جديد في الدراسات الأمنية، (مذكرة ماجستير غير منشورة)*. جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والإعلام.
17-دالية غانم. (2021). مركز *كارنيغي*. تم الاسترداد من https://carnegie-mec.org/2020/09/18/ar-pub-82578
18-شهرزاد, ف .(2018) .*الأزمات الحدودية :المعضلات والمخارج* .الجزائر :ابن النديم للنشر والتوزيع.
19-عبد الفتاح مصطفى لطفي. (1999). *الجريمة المنظمة: التعريف والأنماط والاتجاهات*. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
20-عويمر إيمان. (2021). *نساء ينشطن في التهريب بين الجزائر وتونس لمجابهة العوز*. تم الاسترداد من https://www.independentarabia.com/
21-مريم الناصري. (2021). *الدواب لتهريب البضائع عند الحدود التونسية*. تم الاسترداد من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/
22-وأخرون, ع .ا) .د.س.ن .(جريمة تهريب المهاجرين والآثار المترتبة عليها .*مجلة العلوم القانونية والسياسية*, p. 5.
23-وزارة الدفاع التونسية. (2021). Récupéré sur http://www.defense.tn/ .
24-وزارة الدفاع الوطني. (2021). Récupéré sur https://www.mdn.dz/ .